

اوشهرى اوشهر كذا ولوقا لنت مدبر واقصر  
يعقد ما لوقا فاذا مات فانت حرمه وكان اعتبار  
بالصيغة لا بما تقدمها ولو كان الملوك لشركه  
فقالوا اذا مات فانت حرمه فقول كل واجتاز  
الى نصيبه ومع التدبير ولم يكن معلقا على شرط  
يفتح موهبا ان خرج نصيب كل واحد من  
ثلاثة ولو خرج نصيب احدها عر وبقى نصيب  
اوبعضه فاولومات احدها عر نصيبه من  
وبقى نصيب الاخر فاحتموت وشرط في الصفة  
المذكور شرطان **الاول** النية فلا يحكم لسانك  
ولا العاطل ولا السكران ولا الخمر الذي يفسده  
وفي اشتراطية القرية تردد الوجه ان يظهر غير  
**الثاني** تجردها عن الشرط والصفة في قول شهر  
للاصحاب فلوقا ان فتم المسافر فانت حرمه  
او اذا اهل شهر رمضان مثلا يعقد وكذا لوقا  
بعد وفاتي بسنة اوشهر وكذا لوقا ان ادبت  
الى والى ولدي كذا فانت حرمه بعد وفاتي لم يكن  
تدبير او كتابة والمدبر وف له وطها والتصرف  
فيها فان حلت منه لم يبطل التدبير ولو مات

مولاها

مولاها عتقت بوفاته من الثلث وان عجز الثلث  
فقن بايق منها من نصيب لولد ولو حلت بمثل  
سواء كان عن عقد او نكاح او شبهة كان مدبرا  
كأنه ولو رجع المولى في تدبيره لم يكن له الرجوع  
في تدبير ولدها وقيل له الرجوع والاول مروى  
وكذا المدبر اذا اتى بولد مملوك فهو مدبر كايه ولو  
درهانه رجع في تدبيره فانت بولد ستة اشهر  
فصاعدا من حين رجوعه لم يكن مدبرا لاحتمال  
عقدده ولو كان لكون سنة اشهر كان مدبرا حتى  
الحال بعد التدبير ولو درهانه حاملا قيل ان علم  
الحال هو مدبره والافورق وهي رواية الوشاء  
وقيل لا يكون مدبرا لانهم يعقد بالتدبير وهو  
نفسه **الثاني** في المباشرة ولا يصح التدبير الا من بالغ  
عاقلا فاصد مختارا جازيا التصرف فلودبر الضمى  
ايتم تدبيره ومروى انه اذا كان ميمرا له عشر  
سنة صح تدبيره ولا يصح تدبير المجنون ولا المكرم  
ولا السكران ولا الساهي وهما يصح التدبير من  
الكافر الا شهده مع سبب كان او ذميا ولو در الميسر  
فان كان مدبرا يبطل التدبير ولو مات في حال رده

المفصل الثاني